

**كلمة السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

**لقاء تفكير**

**"التعابير العمومية وتحديات العدالة المجالية"**

**الرباط 12 يوليوز 2019**

**السيدات والسادة**

**الحضور الكريم**

أود في البداية أن أشكركم على حضوركم ومشاركتهم معنا في هذا اللقاء، للتفكير جماعة وتبادل الآراء والتحاليل، بخصوص إشكالية ذات الصلة بالحريات، حرية التعبير، وعلاقتها بالتحديات التي تعرفها من حيث ضمانها، واحترامها والمسؤولية في تدبيرها في علاقتها بالعدالة المجالية.

لقد كشفت الديناميات المجتمعية الجارية منذ الألفية الثانية، عن أشكال وأنماط جديدة من حيث مجال ونطاق التعابير العمومية...

ولقد عنونا لقاءنا، "العدالة المجالية وتحديات التعابير العمومية" لأننا لا نتوخى الانكباب على حرية التظاهر والتجمهر، التي حددت بمقتضيات دستورية وقانونية، وتخضع لمسطرة خاصة من حيث إعمالها وتحديد مسارها في الزمان والمكان. إن ما نعني بالتعابير العمومية، الأشكال الجديدة التي أخذت مكانها ضمن فضاء الحريات العامة والتي أحدثت نماذج وأدوات للتعبير حول مجال من مجالات السياسة العمومية.

لقد تعددت هذه التعابير من حيث أسبابها، لكنها استعملت نفس أدوات ووسائل التعبئة، والتي تنطلق، أي التعابير العمومية، بسب حدث محدد، كما هو الحال بعد وفاة المرحوم محسن فكري بالحسيمة، أو موضوع مرتبط بالتنمية، كما هو الحال بجرادة، أو قضية لها علاقة بالبيئة، كما هي تعابير زاكورة أو مناهضة منتوجات وطنية بحجة غلاء الأثمنة، كما هو الحال بالنسبة لحملة المقاطعة.

ونعني بالتعابير العمومية، الأشكال والأنماط التي تبتدئ بالتداول الافتراضي ليتطور لفعل عمومي يساءل السياسة العمومية...

هذا النموذج الناشئ للحريات العامة، ينمو بوثيرة سريعة في بلورة مطالب أفراد أو مجموعات باعتمادها على شبكة التواصل الاجتماعي لتصبح مطالب قائمة الذات، تتطلب بالضرورة آليات للتفاعل والحوار من طرف السلطات العمومية

فإذن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت أرضية التداول والتوافق والتعبئة، إنها أيضا، أي شبكات التواصل الاجتماعي، dépositaire **مرتع** لحرية التعبير، وللتعابير العمومية حول مطالب ذات الصلة بالسياسة العمومية.

إننا إذن، السيدات والسادة، أمام أشكال جديدة لحرية التعبير، من الصعب إخضاعها لمقتضيات قانونية سواء للحد من انتشارها أو تقييدها.

ولقد سجلنا في عدد من التعابير العمومية التي واكبناها، سمات دالة من حيث التحولات التي عرفتها ومن أهمها.

أنها لم تعد محصورة على النخب حيث اتسع نطاقها،

أنها لم تعد مرتهنة ببنيات الوساطة السائدة ومجموعات الضغط المألوفة؛

تزايد تأثير الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي في دفع وتحريك دينامية التعابير العمومية وافتقادها في كثير من الأحيان إلى مخاطب رسمي ومركزي.

كما أن "مطالبها" تكون ضمن دينامية مفتوحة، وقابلة للتطور.

وسجلنا كذلك ارتفاع منسوب الشك والارتياب لدى التعابير العمومية الناشئة إزاء الوسائط والبنيات السائدة. وظهور أشكال وأنماط جديدة للتواصل والتعابير والانخراط المكثف للشباب والفئات الأكثر هشاشة.

فهل يمكن للعدالة المجالية، في ضوء هذه السمات، أن تشكل إطارا للتجاوب والتفاعل الخلاق مع هذه التعابير المؤثرة بالمجال والصاعدة كأداة للمساءلة.

الحضور الكريم

لقد وضعت مقاربة التنمية، التي برزت في أوائل الثمانينات، مبدأي المساواة والعدالة بمعناهما التقليدي etdistributionallocation التوزيع والتخصيص محط تساءل، لتأتي بعد ذلك نظرية "القدرة" capacité لدى عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي "أمارتيا سين" والذي أوضح أن التوزيع العادل للموارد ليس كافيا لضمان العدالة بين الأفراد إذا كان لا يسمح، بشكل متساو، بـ"تحسين ظروف" الأفراد الأشد احتياجا.

إن الولوج، إذن، إلى "الجيل الثاني من حقوق الإنسان"، خاصة التعليم والصحة، ليس مسألة توزيع فحسب، بل هي بالخصوص مسألة حرية ومسألة ولوج إلى الفرص. إن هذا التباين بالضبط هو المحدد لعدم المساواة المجالية.

فعلى المستوى المجالي، لطالما شكلت أوجه عدم المساواة جغرافيا، وديمغرافيا، وتراكمها عبر التاريخ، تحديا دائمًا للسلطات المركزية. فأزمات الولوج إلى الخدمات العمومية أو الثقافة أو البيئة السليمة [...] أو "الرفاه" أصبحت تتواتر أكثر فأكثر؛ وبسبب تزايد عدم المساواة سواء على الصعيد العالمي والوطني، أصبحت هذه الأزمات أحد عناصر القوة المحركة التي تنطلق منها شرارة التعابير العمومية الاجتماعية الجديدة.

هذا بالإضافة، السيدات والسادة، إلى أن أزمة الثقة وأزمة شرعية المؤسسات الناتجة عنها، التي يعتبرها المواطن في كثير من الأحيان، بعيدة عنه وعن ما يشغله، بطيئة في عملها، أو غير فعالة حتى، تتجاوزها تحديات اليوم، من حيث صياغة أجوبة موضوعية بخصوص التباطؤ الاقتصادي وتوفير شروط الحماية الاجتماعية الكافية وضمان قواعد الشفافية؛ إلى جانب تحديات النموذج التنموي؛

فإذن، أصبحت التكنولوجيات الجديدة (dépositaire) المرتع الجديد لحرية التعبير بما تتيحه من انخفاض في تكلفة المشاركة، فإن الانتشار الهائل للآراء المتطرفة، ضمن ما يعرف

بغرف الصدى "chambres d’écho" واستفحال ما يعرف fake news يعزز الانغلاق ويمنع التعرف على الآراء المختلفة ويقوم بتعميم الشك في المؤسسات؛

وهكذا، فإن أزمة أداء السلطات العمومية، خاصة على مستوى ما يسمى بالهوامش أو في العلاقة بين المركز والمحيط، تواجه تحديات كبرى، أدت إلى بروز أشكال جديدة من التعابير، والتي تبدو، في الوقت الراهن، غير منظمة، بعيدة عن أشكال التعبير المعتادة، أشكال افتراضية، لم تؤدي إلى توسيع مساحة الحريات فحسب، بل أيضًا إلى تجاوز العقبات التي كانت تعترض أدوات التعبئة التقليدية.

وسيكون من المجحف بل من الخطأ، ألا نرى في هذه الأشكال الجديدة من التعابير سوى الشك والارتياب. لأنه في مجتمعات اليوم الذي تختفي فيه الطبقات الاجتماعية التقليدية، وتستبدل الخلافات الاجتماعية القديمة بأخرى جديدة، نحن مدعوون للتداول بجدية حول مسار "التحول الديمقراطي الاجتماعي"، بعد مسار "التحول الديمقراطي السياسي" بابتكار أدوات جديدة للفعل والتعبير والمبادرة؛ لا تحتكم لعملية انتخابية كل أربع أو خمس سنوات، بل قادرة على توسيع نطاق الحوار الدائم والمستمر بين الفئات الشعبية الجديدة المؤثرةوالنخب التي توجهها.

وإذا كان أصل أزمات العدالة المجالية يعود بالأساس إلى عدم الاستثمار في الشأن المحلي وتدبير الخدمات العمومية من طرف السلطات المركزية. فإننا اليوم مطالبين بوضع ميثاق اجتماعي جديد يتم إعداده على المستوى المحلي والقطاعي والجهوي، وفق مقاربة تشاركية، يكون انطلاقة لحلول عملية، قابلة للتحقق ولضمان فعلية EFFECTIVITE الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية…

العدالة المجالية، إذن، يمكن أن تشكل مدخلا مركزيا للتفاعل مع أشكال التعابير العمومية الناشئة، بالنظر لما توفره من إطار مؤسساتي ومجالي، قائم على هندسة ترابية متجددة، تضع ضمن مرتكزاتها الخصوصيات السوسيوثقافية في بعدها التاريخي والاجتماعي والثقافي.

فالإطار المؤسساتي للعدالة المجالية، الحضور الكريم، يسمح بالإنصات والاستماع للمطالب المجالية في سياق رؤية استراتيجية بإعمال آليات الديمقراطية التشاركية، التي تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات والمقدرات المجالية أيا كانت طبيعتها ونطاقها، مما يسمح بالضرورة من انتهاج هندسة ترابية مبتكرة قادرة على النهوض بتحدي التنمية والتنمية المندمجة.

إنها بعض عناصر تحديات العدالة المجالية في علاقتها بالتعابير العمومية وفي تفاعلها وابداعها المتواصل والمستمر مع التداول الافتراضي والفعل العمومي في مسائلتهما للسياسة العمومية.

إن لقائنا اليوم، الأصدقاء والصديقات، هو أول حلقة من دورات التفكير، يعتزم المجلس تنظيمها، كفضاء للحوار يتسع للجميع، حول النموذج التنموي الذي أكدنا في مناسبات سابقة على ضرورة اعتماده على مرجعية فعلية الحقوق وليس الحاجيات.

لقد اعتمدنا في مقاربتنا لتحضير موضوع اليوم على تلافي بلورة أرضية توجيهية لفسح المجال للعقل الجماعي،انطلاقا من محاور ثلاث تسائل الخبير والملاحظ والفاعل الوطني والدولي مع تحديد جلسة خاصة بالمشاركين، للنقاش والرأي، يكون بمثابة إطلاق صيرورة ممتدة في الزمن.

واذ أشكركم على مساهمتكم، فإن المجلس الوطني يتطلع لآرائكم واقتراحاتكم وتوصياتكم في موضوع العدالة المجالية وتحديات التعابير العمومية، بما يضمن حماية وتوسيع مجال الحريات العامة ضمن دولة الحق القانون.